مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. ناجي صادق شراب *

مقدمة :

السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ، والدور النشط الذى تلعبه على كافة الاصعدة موضوع حرّي بالمناقشة والبحث . فلقد استحوذ موضوع تخطيط السياسة الخارجية على أبلغ الاهتمام على المستوى الاكاديمي والعلمي ، أو على المستوى السياسي في الدول المتقدمة . لذلك فإنه لا يمكن أن تقوم الدول بدورها وتحقيق أهدافها القومية في بيئة دولية تموج بالصراعات والمنازعات والتناقضات وتراكم الاحداث بدون تخطيط واع ومدروس لسياستها الخارجية .

وقد أكدت الأحداث والشواهد المختلفة أن الدول التي لا تحسن تخطيط سياستها الخارجية سواء لافتقارها الى العلم أو المتخصصين والباحثين في التحليل السياسي ، أو التى تخضع في أسلوب ممارستها لسياستها الخارجية لأسلوب « الفعل ورد الفعل » فإن مثل هذه الدول تكون أكثر تعرضا ــ احتمالا ــ لاخطار سياسية واقتصادية جسيمة .

وموضوع هذه الدراسة يدور حول تحليل مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الامارات ، بعبارة أخرى فان هذة الدراسة تثير التساؤل الهام التالى:
كيف يمكن أن يكون لدولة الامارت سياسة خارجية ناجحة متوازنة فى بيئة دولية مليئة بالتناقضات والغموض ؟
فالموضوع إذن متشعب الابعاد ، متعدد الجوانب . ولكى تتم دراسته دراسة علمية موضوعية رأينا تقسيم الدراسة الى الاقسام التالية :

أولا : قدرات وامكانيات دولة الامارات والضغوط الواقعة عليها .

* مدرس بقسم العلوم السياسية ــ كلية العلوم الادارية والسياسية ــ جامعة الامارات العربية المتحدة .

ثانيا : القيم والتصورات السياسية .

ثالثا : الادوات والوسائل .

واخيرا : الخلاصة .

وقبل تناول هذه العناصر بالتحليل تجدر الاشارة الى أننا سوف نعتمد فى دراسة السياسة الخارجية لدولة الامارات على تطبيق نموذج داويشا كما هو مبين في الشكل التالي[1] .

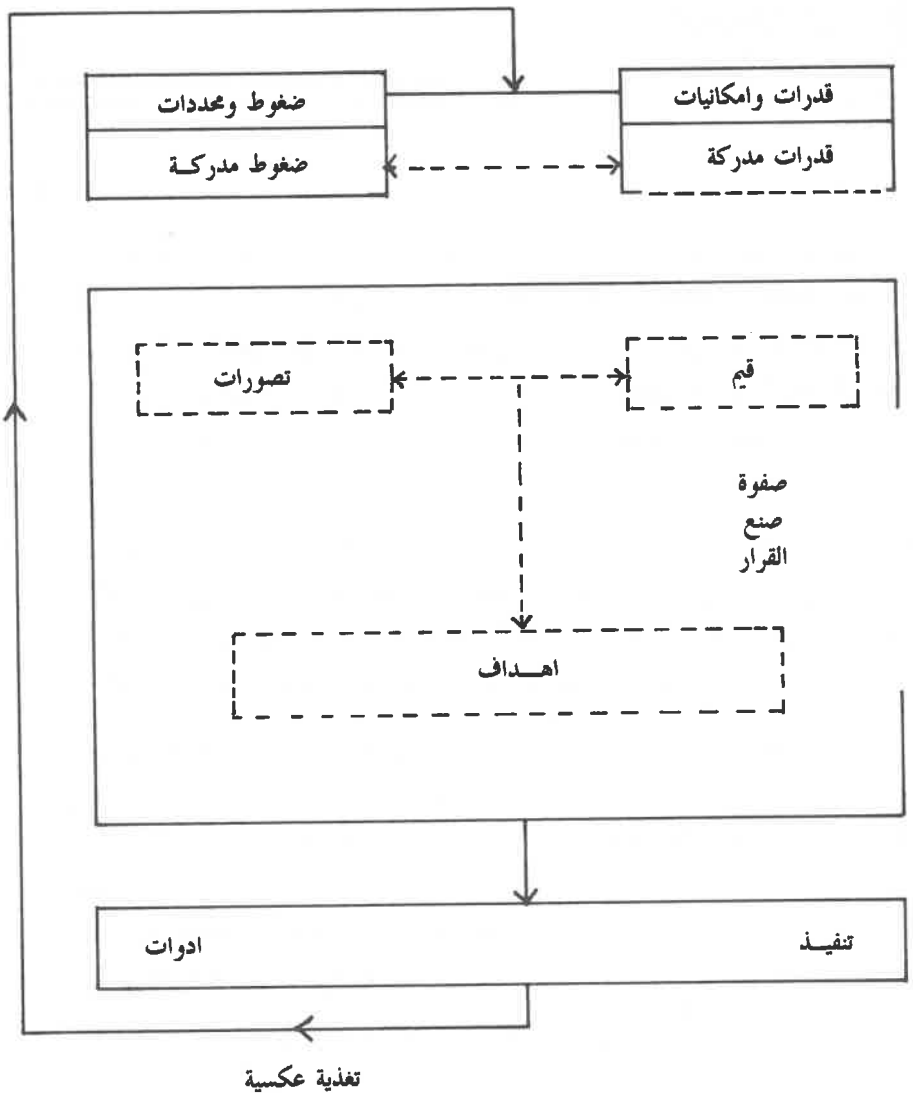

وقد ركز داويشا على : دراسة البيئة والفاعلين ، والاتجاهات ، والمراحل التى تمر بها السياسة الخارجية ، وكذلك دراسة عناصر محددة : مثل القدرات والامكانيات المتاحة للسياسة الخارجية ، والضغوط والمحددات الواقعة عليها ، والمؤسسات والعمليات المتعلقة بصناعة السياسة ، والقيم والتصورات السياسية ، لصانعي القرار ، وأخيرا الأدوات والوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية . وتجدر الملاحظة أيضا إلى أن كل هذه العوامل والعناصر تشكل عناصر نظام السياسة الخارجية ، وتشكل في حقيقة الأمر وحدة متشابكة ومتكاملة .

أولا : قدرات وامكانيات دولة الامارات :

لقد حظي مفهوم القوة باهتمام كبير من قبل دارسي العلاقات الدولية .وقد أثار هذا المفهوم جدلا ونقاشا كبيرين .والفكرة السائدة أو الشائعة هى أن القوة تعني القدرة أو التأثير على سلوك الاخرين ، ومع ذلك **ينبغي التمييز بين القدرة والممارسة الفعلية للقوة** . فيمكن أن يتوافر لدولة ما عدد من معطيات القوة مثل وجود قاعدة صناعية قوية وعدد من السكان كبير وتكنولوجيا متقدمة ومستويات تعليمية مرتفعة وقيادة فاعلة ، إلا أنها تكون غير قادرة أو غير راغبة في ترجمة أو تجسيد هذه المكونات إلى قوة فعلية . فعلى سبيل المثال : قام أحد الباحثين بتصنيف للدول حسب القدرات المتاحة لها ، أو حسب القدرة على الممارسة الفعلية لهذة القدرات في الفترة ما بين سنة الف وتسعمائة وخمس وعشرين وسنة الف وتسعمائة وثلاثين . ووفقا للمعيار الاول جاء ترتيب الدول على النحو التالى :

١ ــ الولايات المتحدة ٢ ــ المانيا ٣ ــ بريطانيا ٤ ــ فرنسا ٥ ــ روسيا ٦ ــ ايطاليا ٧ ــ اليابان

اما من **منظور الممارسة الفعلية** فقد صنفت الدول كالاتي :

١ ــ فرنسا ٢ ــ بريطانيا ٣ ــ ايطاليا ٤ ــ المانيا ٥ ــ روسيا ٦ ــ **اليابان** ، **واخيرا الولايات المتحدة*** .

ولقد ركزت معظم الجهود التى بذلت لتحديد مؤشرات عناصر القوة القومية فى المكونات أو العناصر الملموسة مثل : السكان ، القدرات الصناعية ، الميزانيات العسكرية والقوات المسلحة .

* صحيح أن الولايات المتحدة بما تملكه من إمكانات ، أكثر تأثيرا في السياسة الدولية آلآن . ولكن في الفترة المذكورة فان الولايات المتحدة لم تمارس دورا كبيرا مثل الدول الأوروبية ومن بينها فرنسا (إذ أن المعيار هنا إمكانية تحويل الامكانات الى سلوك وتصرف مؤثر) .

فمن المفيد اذن وجود دراسات متعمقة وواعية عن الامكانيات والقدرات المتاحة لدولة الامارات ، حتى يمكن تكريس وتوظيف هذة الامكانات فى تحقيق الاهداف والاغراض التى تسعى إلى تحقيقها . فلا يجوز أن نبالغ فى الامكانيات والقدرات المتاحة ، لأن معنى ذلك أننا نرسم أهدافا أكبر من قدرتنا على تحقيقها . وكذلك لا يمكننا أن نقلل من الامكانيات والقدرات المتاحة . وتحليل الامكانيات والقدرات يتوقف ــ الى جانب التحليل المتعمق والموضوعي ــ على ادراك وتصور هذة الامكانيات من قبل صانعى القرار السياسى . هذا وان تحليل هذة الامكانيات ينبغى أن يأخذ في اعتباره كافة الضغوط والمحددات التى تفرضها البيئتان الخارجية والداخلية . ولذا سوف نقوم بتحليل ضغوط ومحددات البيئة الخارجية والداخلية على التوالى على السياسة الخارجية لدول الامارات .

دولة الامارات العربية المتحدة في النظام الدولي :

ما يعنينا فى دراسة البيئة الدولية أن نتفهم ارتباط دولة الامارات بالنظام الدولى ككل . وهذا يقتضى أن نحدد موقع دولة الامارات على خارطة النظام الدولى . يتفق معظم دارسي العلاقات الدولية على أن النظام الدولي المعاصر دينامى العلاقة . فعلى سبيل المثال نجد أن ما يزيد على مئة دولة قد انضمت الى النظام الدولى منذ نهاية الحرب الثانية . وفي السنوات اللاحقة زاد عدد الدول الصغيرة كأعضاء في المجتمع الدولى بشكل ملحوظ ، والظاهرة الثانية التى ينبغى تأكيدها ــ هنا ــ هي الطبيعة « **الفوضوية** » **لتوزيع القوة السياسية في العالم . ويقصد بالنمط الفوضوي عدم وجود نظام يمكن تمييزه أو ادراكه** . وفقا لهذا الاتجاة **لايوجد توزيع منظم للقوة** ، ولا توجد قواعد ومباديء تنظيمية يمكن بموجبها ضبط سلوك الفاعلين الدوليين . فالميل يتصاعد منذ نهاية الحرب الثانية نحو حالة من الفوضى العالمية . والأمر كما وصف مستشار الرئيس الأمريكي كارتر لشؤن الأمن القومى عام « ١٩٧٩ » إذ قال : « ان الخطر الحقيقي لعالم اليوم هو أن الآمال المتصارعة للانسان سوف تخلق حالة من الفوضى والتجزئة الشاملة »[٤] .

نعود مرة ثانية لطرح التساؤل : **أين تقع دولة الامارات العربية على خارطة المجتمع الدولي** ؟ ولكي نجيب عن هذا التساؤل ، ينبغي أن نشير ولو بايجاز الى « العوالم » التي يتكون منها المجتمع الدولي :

فمن البداية نلحظ الفوضى اللغوية واللفظية وتعدد المفاهيم التى تطلق على النظام الدولى المعاصر فمن القطبية الثنائية الهشة ،الى الثنائية المتماسكة ، ومن القطبية الثلاثية ، الى

القطبية المتعددة . . . الخ . فهذة الفوضى اللغوية تبين لنا أن النظام الدولي المعاصر معقد بدرجة كبيرة ومتعدد الجوانب ومتشابك الابعاد .

والمضمون الأساسى لذلك هو أن القوة العالمية أصبحت اكثر انتشارا[٥] ، ومن ذلك على سبيل المثال نمو قوة الصين ، وقيام السوق الاوربية المشتركة ، وامكانية أن يزداد نموها لتشكل قطبا ثالثا ، كما أن اليابان بدأت تظهر كقوة اقتصادية يعتد بها في النظام الدولى لأنها تأتى فى المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

فعلى العموم يمكن تقسيم العالم الى مجموعة العوالم الاربعة التالية :

١ ــ **العالم الأول** : وتمثله «القوتان العظميان» . وهاتان القوتان شهدتا تغيرات ملحوظة ، فرغم تفوقهما البالغ فى مجال تكنولوجيا الاسلحة لم تعودا قادرتين على ممارسة **سيطرة كاملة** على الاسلحة النووية ، وأكثر من ذلك أنهما لا تقويان على مرافقة استخدام الاسلحة التى تقدمانها لحلفائها (علاقة الولايات المتحدة باسرائيل مثلا) . وعلى الرغم من تفوقهما الاقتصادي اصبحتا اكثر اعتمادا على الدول الأخري وبصفة خاصة دول العالم الثالث لضمان رخائهما وتطورهما الاقتصادي[٦] .

٢ ــ **العالم الثاني** : ويتكون من مجموعة صغيرة من القوى أو الدول « المتوسطة» أو ما إصطلح على تسميته « المؤثرين الجدد [٧]» . وتحتل هذة الجماعة مكانا وسطا بين العالم الأول والعالم الثالث . وتمتلك هذة المجموعة امكانات قوة معقولة اقليميا أو فى مجالات محددة للسياسة الدولية . **والاعضاء البارزون لهذة المجموعة هم** : أعضاء المجموعة الاقتصادية الاوربية ، الصين الشيوعية ، واليابان ، والهند ، وايران ، والبرازيل . **ومن الدول المرشحة للانضمام الى هذة المجموعة : المملكة العربية السعودية والمكسيك . واذا ما اضفنا الى امكانات السعودية امكانات وقدرات بقية دول مجلس التعاون يتضح لنا الدور الذي يمكن أن يمارسه هذا المجلس في عملية صنع القرار الدولى** ، وخاصة ما يتعلق منها بالمنطقة ككل . وهذا قد يفسر لنا توجه سياسة دولة الامارات الخارجية نحو دعم هذه الخطوات التكاملية والوحدوية .

العالم الثالث[٨] : وهو الذي تنتمي الية دولة الامارات . ويتكون من اكثر من مائة دولة . ويعود ظهور مجموعة دول العالم الثالث كقوة مؤثرة الى مؤتمر التضامن الافرو اسيوي

الذي عقد في باندونج عام ١٩٥٥ . وقد شهدت هذة المجموعة نموا متزايدا واصبح لها وزنها وتأثيرها في المنظمات الدولية المختلفة . ومع ذلك لم يستمر تماسك كتلة عدم الانحياز ، ومن بين أسباب ذلك احلال حقبة الانفراج محل حقبة الحرب الباردة ، والمنازعات والخلافات بين اعضائها .

ولا شك ، يمثل التفاعل المتبادل بين دولة الامارات ودول هذة المجموعة عنصرا من عناصر القوة الدولية .وانطلاقا من ركيزة تأييد المنظمات الدولية والابتعاد عن سياسة المحاور والتحالفات تحرص دولة الامارات على حضور كافة مؤتمرات هذة المجموعة على كافة الأصعدة ، ودعمها الدؤوب لاحياء مجموعة دول عدم الانحياز . وتطالب هذة الدول ومن بينها دولة الامارات باقامة نظام اقتصادى عالمي اكثر عدالة واكثر استقرارا للتجارة الدولية ، وتواجه بلدان العالم الثالث داخليا قضيتين رئيسيتين هما : الحاجة الماسة للتنمية القومية أو التخلص من اغلال التبعية الاقتصادية ومسألة بناء الأمة . ولذلك فان هاتين المسألتين تنعكسان على مدى قدرة هذه الدول في انتهاج سياسة مستقلة . ومن هنا فعلى قدر تحقيق دولة الامارات لتنميتها الاقتصادية ، وبناء نظام اقتصاد قومي قوى وعلى قدر تحقيق مزيد من الخطوات الاندماجية وخلق الاحساس والانتماء بهوية مجتمع الامارات بقدر ما تكون سياسة دولة الامارات الخارجية واضحة ومتماسكة ودقيقة .

واخيرا نصل الى قاع هرم النظام الدولى ، وهو ما يطلق عليه « **العالم الرابع** »[٩] ، وهو عبارة عن مجموعة من الدول يقل متوسط الدخل فيها عن مائة وخمسين دولارا سنويا ، وهى في منأى عن أن تمارس دورا مؤثرا اقليميا أو دوليا .

أما عن طبيعة تطور النظام الدولي في منطقة الخليج العربي[١٠] . فلقد مر بعدة مراحل وكل مرحلة حكمتها توازنات قوية معينة . وهي بدورها لابد وأن تفرض ضغوطها على السياسة الخارجية لدولة الامارات .

المرحلة الأولى : وتمتد من عام ١٩٠٠ ــ الى ١٩١٨ ، وسادتها مرحلة القطبية الثنائية ، ومحورها الدولة العثمانية وبريطانيا . وكما هو معلوم استطاعت بريطانيا من خلال استغلال الظروف والأحداث القائمة آنذاك أن تربط إمارات المنطقة في فلك سياستها من خلال مجموعة من المعاهدات غير المتكافئة ابرزها معاهدة السلام العام عام **١٨٢٠** وهي بداية سياسة التجزئة في المنطقة وبداية ظهور الكيانات السياسية الصغيرة كوحدات مستقلة ، ومعاهدة ١٨٨٢ أو ما يسمى باتفاقيات التحريم والتي على اثرها تولت بريطانيا مهمة ادارة

الشؤون الخارجية للمنطقة ، وحرمت عليها الاتصال أو الانفتاح على العالم الخارجي(١١) . وهذا ما انعكس على سياسة دولة الامارات في الارتباط بكتلة واحدة وهي الكتلة الغربية .

أما **الفترة الثانية** وتمتد من عام ١٩١٨ ــ ١٩٣٢ ، فقد فرضت بريطانيا خلالها هيمنتها الامبريالية وفرضت سيطرتها الكاملة على المنطقة ، وحولتها إلى ما سمى « بحيرة بريطانية مغلقة » .

أما **الفترة الثالثة** فهي تمتد من عام ١٩٣٣ ــ ١٩٤٥ . وهذه المرحلة بداية ظهور « نظام ديناميكي لتوازن القوى » . وخلال هذه الفترة اضطرت بريطانيا الى تخفيف قبضتها على منطقة الخليج . واتضحت معالم هذا النظام في ايران والعراق . ففي هاتين المنطقتين انحسر النفوذ البريطاني تماما . واعاد الاتحاد السوفيتي تأكيد دوره . أما العراق ورغم تحالفه مع بريطانيا بمشروع عام ١٩٣٥ ، فقد فكر مشاركة مع إيران وأفغانستان وتركيا في إقامة حلف أمن جماعي عرف عام ١٩٣٧ بحلف سعد آباد . وتوجهت العراق فعلا عام ١٩٤١ ناحية قوى المحور .

أما الفترة من ١٩٤٥ ــ ١٩٧١ فيطلق عليها نظام **توازن القوى الديناميكي التابع** . اذ خرجت بريطانيا من الحرب الثانية متكبدة اضرارا عسكرية واقتصادية ، وبدأت امبراطوريتها في الأفول . وحصلت الكويت على استقلالها عام ١٩٦١ ، وتلتها جمهورية اليمن الديمقراطية ثم دول الخليج العربي . هذا وبدأت القدرات العسكرية والاقتصادية لهذه الدول في تزايد وصعود مما أتاح لها فرصة للمساهمة بصورة اكثر في الموازين الدولية .

واخيرا **المرحلة الحاضرة** والتي تبدأ مع نهاية المرحلة **السابقة** ويطلق عليها **نظام توازن القوى الديناميكي** . وأبرز الاطراف في هذا التوازن دوليا القوتان العظميان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، ولكل منهما أهدافه ومصالحه الحيوية والاستراتيجية في المنطقة والتي لا يمكن تغافلها وتجاهلها . واقليميا توجد ثلاث قوى رئيسية هي قوة المملكة العربية السعودية والعراق وايران .

هذه المتغيرات الدولية لا بد وأن تفرض نفسها على توجهات ومسار السياسة الخارجية لدولة مثل الامارات حيث تقع في داخل منطقة القلب للخليج العربي وذلك على النحو التالي :

(١) ضرورة انتهاج سياسة متوازنة في علاقاتها مع الغرب والشرق .

(٢) الابتعاد عن سياسة المحاور والاستقطاب .
(٣) انتهاج سياسة نشطة ومتوازنة خليجيا .
(٤) العمل على دعم واستقرار المنطقة وتسوية المنازعات والخلافات بالطرق السلمية ودون اللجوء الى القوة . فلا شك أن من شأن التوتر والخلاف بين القوى الرئيسية في المنطقة ان يعرض دولة الامارات لمحاولات الاستقطاب .

كل هذا يفسر لنا خطوة اقامة علاقات ديبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي فهذا القرار يعكس ادراك وتصور القيادة السياسية لهذه المتغيرات ، وكذلك يفسر لنا الدور المتوازن الذي تمارسه دولة الامارات حيال الحرب العراقية ــ الايرانية . والمساهمة في محاولات الوساطة بين الطرفين .

البيئة الداخلية :

ان ما يهمنا هنا أن نحلل امكانيات وعناصر القوة الداخلية ، وما قد تشكله من ضغوط ومحددات على السياسة الخارجية . وهذه الامكانات هي :

(١) القدرة الاقتصادية والبشرية .
(٢) القدرات الجيوبوليتيكية .
(٣) البنية السياسية .

(١) القدرة الاقتصادية والبشرية :[١٢]

تزداد أهمية القوة الاقتصادية في ظل التخوف من استخدام أو اللجوء باستخدام القوة العسكرية لما قد ينجم عنها من أضرار جسيمة . وتمكن الادوات الاقتصادية الدولية من مكافأة أو معاقبة دولة أخرى بقصد التأثير على سلوك الآخرين . ولعل أفضل مظاهر التأثير المساعدة الاقتصادية الخارجية ، وكما نعلم جميعا فان اية سياسة خارجية ناجحة لا بد وأن تعتمد على أساس اقتصادي سليم .

ودولة الامارات العربية المتحدة ، تتمتع بثروة نفطية تتيح لها امكانيات وفرص الانطلاق والتطور ، وكذلك امكانيات التوسع الزراعي وتنمية الثروة السمكية قائمة ومتاحة . ومع ذلك ينبغي التنويه هنا بأن الهيكل أو البنيان الاقتصادي في دولة الامارات في حاجة الى مزيد من الخطوات التكاملية الوظيفية ، ولا بد من دعم الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل

بقصد تقليل الاعتماد على النفط وتنمية مصادر الدخل الاخرى ، ولا يمكن أن يتم ذلك دون التخطيط الاقتصادي الشامل على مستوى دولة الامارات ، اعطاء السلطة الاتحادية مزيدا من السلطات في هذا المضمار وزيادة قدرتها على النفاذ الى الموارد البيئية المتاحة . هذا ومما يجب أن يحظى بأبلغ الاهتمام عن التخطيط الاستراتيجي العمل من أجل تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي ومحاولة التخلص من مظاهر التبعية لأنها تلقى بظلالها على مسار السياسة الخارجية للدولة وأن تعمل كذلك على تحقيق اكبر قدر ممكن من الاكتفاء في الموارد الغذائية ، **فموضوع الأمن الغذائي لا يقل أهمية عن الامن القومي** الضروري للشعب ، وهذا لا يمكن أن يتحقق الا بايجاد اقتصاد سليم قوي .

أما **القدرات البشرية لدولة الامارات ، فلا شك أن دولة الامارات شأنها شأن الدول الخليجية الأخرى ، تعاني من خلل سكاني يتمثل في النسبة المختلة أو غير المتوازنة بين عدد السكان الوافدين وعدد المواطنين . فيكفي أن نعرف انه طبقا لاحصائيات التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٥** بلغ عدد المواطنين ٣٧٢ الف نسمة من اجمالي السكان والذي بلغ ١٫٦٢٢٫٤٦٤ نسمة ،[١٣] أي أن نسبة المواطنين الى الوافدين قد بلغت (١ : ٤٫٤) ، وهذه النسبة رغم خطورتها فانها تؤكد بما لا يدع مجالا للشك تأثير الوافدين على مختلف جوانب الحياة في مجتمع الامارات .

ونظرا لعدم توافر المعلومات والبيانات الكافية عن التعداد الاخير ، فاننا نسوق بعض الامثلة استنادا لتعداد عام ١٩٨٠ . **لقد بلغت جملة القوة العاملة في الدولة في تلك السنة ٥٧٣١٤ عاملا ، وبلغت نسبة المواطنين منها ٥٤٢١ ، أما العمالة الوافدة فقد بلغت ٥٠٣٫٠٩٣[١٤] ، واكثر من ذلك فانه يلاحظ بشكل عام تركز العمالة الوافدة في قطاعات اقتصادية غير انتاجية . وهذا الرقم يشكل ما نسبته (٤٨٫٢ ٪) من اجمالي عدد السكان في الدولة البالغ (١٠٤٢٠٩٩ نسمة) . ومن تحليل توزيع هذا العدد على أوجه الأنشطة الاقتصادية يمكن إيراد الملاحظات التالية :**

١ ــ لا يمكن اطلاق صفة المجتمع المنتج على مجتمع الامارات نظرا لكون الطبقة العاملة أو المنتجة قد اتت من الخارج وهي عمالة مؤقتة .

٢ ــ تركز العمالة الوافدة في الانشطة غير الانتاجية أو الخدمية مثل : ٣٠٫٥ ٪ في قطاع التشييد والبناء ، و ١٤٪ في قطاع التجارة ، و ٣٠٪ قطاع الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية .

٣ ــ أن الغالبية العظمى من العمالة الاجنبية ليست عمالة غير ماهرة فحسب ، (أي غير ناقلة للخبرة التقنية) ، بل هي عمالة غير متعلمة وغير مثقفة أي غير ناقلة لعلوم وثقافات ذات فائدة للمجتمع ، فلقد زادت نسبة الامية بين العمالة الآسيوية الى حوالي (٤٥٪) . وعموما فيمكن القول بارتفاع نسبة الامين ونسبة الأمية .

٤ ــ خلاصة كل ذلك أن من شأن هذه الظاهرة غير الاقتصادية ان تضعف اقتصاد دولة الامارات وتحوله إلى مجتمع مستهلك معتمد على الاقتصاديات الخارجية لتلبية احتياجاته الاستهلاكية الأساسية ، وهذا بلا شك قد ينعكس على قوة السياسة الخارجية لدولة الامارات ، تلعب فيها الادارة الاقتصادية دورا هاما في تحقيق أهدافها ومصالحها .

(٢) القدرات الجيوبوليتيكية :[١٥]

تتمتع بعض الدول بقدرات وامكانات قوة بفضل خصائصها الجغرافية وتتباين الدول من منظور الموارد المتاحة : مثل الحجم ، والاراضي القابلة للزراعة ، والموقع وكل هذه العوامل يمكن أن تؤثر في قوة الدولة ، وكذلك تؤثر في الدور الذي يمكن أن تمارسه في النظام الدولي ، ولا شك فان الموارد التي تمتلكها الدولة تؤثر على ثروتها وكذلك على قدرتها في ممارسة سياسة خارجية مستقلة . وعموما فانه **لا يوجد دولة في عالمنا الصناعي اليوم تملك موارد كافية لممارسة سياسة مستقلة كلية .**

والاهمية الاستراتيجية للخليج العربي ليست في حاجة لتأكيدها ، وكما يقول « ثيوسوم*[١٦] : « لو كان العالم دائرة مسطحة وكان المرء يبحث عن مركزها ، لكان هناك سبب جيد للقول بأن المركز هو الخليج ... فما من مكان مثله في العالم تتلاقى فيه المصالح الكونية ، وما من منطقة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد واستقرار العالم » .

ويقسم أحد الباحثين المنطقة من زاوية الجغرافيا السياسية الى ثلاث حلقات متداخلة وهذه الحلقات هي :[١٧]

أ ــ الحلقة الاولى وتمثلها الكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات وتقع هذه المنطقة في قلب المنطقة البترولية .

---

* كان نائبا سابقا لوزير الخارجية الأمريكية للشئون السياسية .

ب ــ الحلقة الثانية وتتمثل في ايران والعراق والسعودية وهي القوى الرئيسية الثلاث في المنطقة .

جـ ــ الحلقة الثالثة ويدخل في نطاقها تركيا وباقي الدول العربية الاخرى .

ويمكن أن نضيف حلقة رابعة وهي الحلقة الدولية الاكثر اتساعا وشمولا وتضم الدولتين العظميين أو القوى الاخرى .

ومن هنا تقع دولة الامارات في وسط منطقة القلب وهي المنطقة الرئيسية للصراع ..

هذا ولا تنحصر أهمية الخليج فقط في كونه مصدرا عالميا للنفط ، أو لان موقعه ذو أهمية استراتيجية ، فهناك الاهمية الغذائية للخليج ، ورؤوس الاموال المستثمرة في الاسواق الخارجية .

هذه الملامح والسمات لا شك تفرض نفسها على سياسة دولة الامارات الخارجية ، فهي من ناحية وان كانت تعتبر احد مصادر القوة الرئيسية ، الا انها في الوقت ذاته تفرض عليها إنتهاج سياسات متوازنة بين القوى الرئيسية المختلفة ، وممارسة سياسة فعالة ونشطة ، ولذلك فليس بمقدور دولة الامارات أن تنأى بنفسها عن الاحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة ، وحين نضيف الى ذلك أن منطقة القلب تشكل منطقة ضعف عسكرية ، فهذا يفرض على سياسة دولة الامارات بذل مزيد من الجهود للتنسيق على مستوى دول المنطقة ، والعمل بالابتعاد بالمنطقة عن سياسات الاستقطاب والتصارع والتنافس بين القوى المختلفة .

(٣) البنية السياسية[١٨] :

ان تحقيق الاندماج والاستقرار السياسي يعتبر من الدعامات الأساسية لنجاح السياسة الخارجية لاي دولة . ومن شأن هذا الاستقرار أن يتيح للدولة أن تمارس سياسة خارجية دقيقة ومرنة وواضحة . هذا وتعتمد استراتيجية السياسة الخارجية كذلك على وحدة المجتمع وتماسكه . وبالنسبة لدولة الامارات فبقدر تعميق هوية الانتماء والتمسك بوحدة مجتمع الامارات ، **وبقدر التوافق والانسجام بين اجزاء الجسد السياسي وعلى وجه الخصوص المجلس الاعلى للاتحاد باعتباره السلطة العليا للاتحاد ــ على قدر ما تكون سياسة الامارات الخارجية واضحة . فالبنية السياسية لدولة الامارات فيدرالية ، وتتركز فيها السلطة ــ وكما قلنا ــ في المجلس الاعلى للاتحاد الذي يتكون من حكام الامارات .**

وتجدر الاشارة أنه رغم أن الدستور قد جعل ادارة وممارسة الشؤون الخارجية من اختصاص السلطة الاتحادية (١٢٠ م)* ، فقد أجاز في الوقت ذاته للامارات أن تمارس قدرا من هذه الاختصاصات ، ولذلك يمكن طرح الفرضيات التالية :

١ ــ أنه كلما زادت درجات التوافق والتماثل في الرؤى السياسية بين حكام الامارات في اطار المجلس الأعلى كلما كانت السياسة الخارجية الدولية واضحة ودقيقة .

٢ ــ كلما زادت درجات الاندماج والتكامل بين بنية النظام السياسي كلما كانت السياسة الخارجية واحدة .

٣ ــ كلما زادت درجة التوافق والانسجام بين اجزاء الجسد السياسي كلما امكن رسم سياسة خارجية محددة ازاء المواقف المختلفة .

ثانيا : القيم والتصورات السياسية

من المهام الاساسية الملقاة على عاتق النخبة السياسية أن تحدد بوضوح دور دولة الامارات . **وباستقراء وتحليل الفلسفة السياسية والمتجسدة في قيادة الشيخ** زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة يمكن القول عموما أن هذه الفلسفة تستمد جذورها من الاسلام والثقافة العربية والتقاليد المتأصلة في هذه المنطقة ، فمن الركائز الاساسية التي تقوم عليها سياسة دولة الامارات الانفتاح على العالم الخارجي ..وهذه الركيزة في الواقع ما هي الا انعكاس لادراك وتصور القيادة السياسية للواقع الذي تعيشه دولة الامارات . ولقد انعكس هذا الادراك في النواحي الآتية[١٩] :

١ ــ ضرورة حل الخلافات بين دولة الامارات والدول الاخرى بالطرق السلمية .

---

* ومن ذلك نص المادة « ١٢٣ » .... »

« استثناء من نص المادة (١٢٠) (بند ١) بشأن انفراد الاتحاد أصلا بالشئون الخارجية والعلاقات الدولية ، يجوز للامارات الأعضاء في الاتحاد عقد اتفاقات محدودة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة لها ، على ألا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولا مع القوانين الاتحادية ، وبشرط إخطار المجلس الأعلى للاتحاد مسبقا . فإذا اعترض المجلس على إبرام مثل تلك الاتفاقات فيتعين إرجاء الأمر الى أن تبت المحكمة الاتحادية بالسرعة الممكنة في هذا الاعتراض .

كما يجوز للامارات الاحتفاظ بعضويتها في منظمة الأوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط أو الانضمام اليهما » .

وتنص المادة (١٢٤) « على السلطات الاتحادية المختصة ، قبل ابرام أية معاهدة أو اتفاقية دولية يمكن أن تمس المركز الخاص بإحدى الامارات ، استطلاع رأي هذه الامارة ، مسبقا وعند الخلاف يعرض الأمر على المحكمة الاتحادية العليا للبت فيه » .

٢ ــ توسيع قاعدة الاتحاد .
٣ ــ الايمان العميق بالانتماء الى الأمة الاسلامية والعربية .
٤ ــ دعم حركات التحرر والنضال الوطني .
٥ ــ دعم حركة عدم الانحياز وتقديم المساعدات الاقتصادية الى دول العالم الثالث .
٦ ــ الالتزام بالمواثيق الدولية وفي مقدمتها ميثاق الامم المتحدة .

وتنطلق السياسة الخارجية لدولة الامارات من تصور وادراك النخبة السياسية بارتباط الدولة بالامة العربية . ومن هذا تأكيد صاحب السمو الشيخ زايد ...[٢٠] « أنه رغم العزلة* التي خضعت لها دولة الامارات لم نتخل ابدا عن عروبتنا ، وظلت مشاعرنا كعرب حية نابضة رغم كل الظروف » .

وكذلك التأكيد على الارتباط بالعالم الاسلامي « ... فنحن شعب مسلم نتعاطف مع أبناء الامة الاسلامية في كل مكان ، ونحن وهم نردد في صلواتنا شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله » .

وتظهر النظرة الشمولية لهذه القيادة في ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي .. « فلا توجد دولة تستطيع الحياة في عزلة عن المجتمع الدولي » . وتتجسد الفلسفة المتوازنة للدولة من منظور علاقة الاخوة في الاسلام مع الدول الاسلامية والدول العربية ، وعلى أساس انساني مع بقية شعوب ودول العالم .

وبالاضافة الى هذا فان من أهم القيم التي تؤمن بها النخبة السياسية التمسك **بمبدأ عدم الانحياز وعدم الارتباط بأية احلاف عسكرية مع الدول العظمى** . وفي هذا يقول الشيخ زايد « ولا يجوز لنا نحن العرب أن نعتمد على دولة ، ولكن يجب أن نعتمد على أنفسنا بالدرجة الأولى ... وإذا كان العالم ينقسم إلى معسكرين أو أكثر فإننا نحاول أن نكون بدولتنا بعيدين عن ذلك ، فنحن لسنا طرفا في أي معسكر ، ولسنا مع معسكر آخر ، وأما الصراعات والمسائل المذهبية فإن بلادنا بعيدة عنها » .

هذه الفلسفة هي التي تفسر لنا التوجهات التي تنتهجها سياسة دولة الامارات الخارجية في علاقاتها الخارجية . وقد ترجمت هذه الفلسفة في السياسات التي تتبعها دولة الامارات

* لقد عانت دولة الامارات العربية المتحدة مثل بقية إمارات الخليج من العزلة عن العالم الخارجي بسبب السيطرة الاستعمارية الطويلة وبسبب معاهدات التحريم التي عقدتها بريطانيا مع حكام المنطقة والتي بموجبها حرم على امارات الخليج التعامل مع العالم الخارجي الا عبر بريطانيا .

العربية المتحدة من خلال سياستها الخارجية ، يظهر ذلك في دعم الخطوات الوحدوية الخليجية وفي محاولات رأب الخلافات داخل الأسرة الخليجية ، كذلك في المحاولات الدؤوبة التي تبذلها دولة الامارات في محاولة منها لاستعادة التضامن العربي ، ولعب دور الوسيط المقبول لحل الخلافات العربية . وقد يظهر ذلك جليا في موقف دولة الامارات من العدوان الأمريكي على ليبيا ودعوة الشيخ زايد لعقد مؤتمر قمة عربية ، ناهيك عن دعم دولة الامارات لنضال الشعب الفلسطيني ، وتقديم المساعدات والقروض الاقتصادية للدول العربية . وتجاوزت السياسة الخارجية لدولة الامارات هذه الدائرة إلى الدائرة الاسلامية ، فلا تتوانى دولة الامارات عن حضور كافة المؤتمرات الاسلامية على كافة الأصعدة ، وتقديم الدعم والمساعدة للجماعات الاسلامية . وهكذا فإن السياسة الخارجية لدولة الامارات تستلهم توجيهاتها ومنطلقاتها من هذه الفلسفة السياسية .

ثالثا : الادوات والوسائل

تعتمد الدول في تحقيق اهدافها ومصالحها القومية على ادوات ووسائل متعددة ، وتتباين اهمية هذه الوسائل حسب أهميتها من ناحية ، وحسب إتاحتها من ناحية ثانية ، وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الخارجية للدولة تعمل في بيئة غير بيئتها ، ولذلك فهي تسعى لتوظيف قدراتها وامكانياتها الداخلية للتحكم والتأثير في العناصر الفاعلة في هذه البيئة والتي قد تفوقها في القدرات والامكانيات . ومن هنا فعلى قدر توافر هذه القدرات على الاستفادة منها ، وعلى قدر تماسك البنية الداخلية ، على قدر ما تكون قدرة الدولة في التأثير على سلوك الفاعلين الدوليين في النظام الدولي .

وينبغي التأكيد على حقيقة هامة ــ قبل التطرق للادوات والوسائل التي تستند عليها الدولة في تحقيق اهداف سياستها الخارجية ــ وهي كون أن دولة الامارات العربية دولة صغيرة ، فان اعتمادها وتركيزها على الادوات والوسائل سوف ينحصر في الوسائل غير العسكرية . ولذا فان سياسة الامارات يمكن القول بداءة انها دفاعية ، بمعنى انها تعمل على حماية وصيانة المصالح القومية للدولة استنادا الى الاساليب السلمية والدولية المشروعة . وهذا في الواقع يفسر لنا شجب دولة الامارات لأساليب العدوان والتدخلات في الشئون الداخلية من قبل الدول الاقوى .

وفيما يلي أهم الأساليب والوسائل :

١ ــ القوى العسكرية : وكما سبق الاشارة تظل القدرات العسكرية لدولة الامارات محدودة . وعلى ذلك يجب أن تكون القوات المسلحة مستعدة دائما للدفاع عن كيان الدولة وحماية مبادئها واهدافها .

٢ ــ وزارة الخارجية : وهي الجهاز المسئول عن وضع السياسة الخارجية للدولة موضع التنفيذ . ومن هنا كان من الضروري دعم الامكانات المادية والقدرات البشرية لهذا الجهاز . وضرورة توفير وإعداد الطاقات البشرية المواطنة الواعية والمتخصصة بشؤون السياسة . وذلك حتى تكون قادرة على ممارسة واداء الوظائف الدبلوماسية ، وترجمة آمال واهداف وصورة دولة الامارات في الخارج .

ويلاحظ من خلال الدراسة الواقعية عن وزارة الخارجية في دولة الامارات انه قد اجرى تطوير وإعادة تنظيم لهيكلها الاداري[٢١] . وقد بلغ عدد سفارات الدولة في الخارج ٣١ سفارة ، و « ٣ » قنصليات عام ١٩٨٣ . ارتفع إلى « ٣٦ » سفارة عام ١٩٨٥ . وبلغ عدد السفارات المقيمة في الدولة « ٣٨ » سفارة ، و ١٤ قنصلية ومكتبين دوليين و « ٥ » مكاتب اقليمية . ارتفع العدد الى « ٤٧ » سفارة و « ١٣ » سفارة غير مقيمة عام ١٩٨٥ .

وتطورت ميزانية الوزارة من « ١٧٥ » مليون درهم سنة ١٩٨٠ الى ٣٣٠ مليون درهم لسنة ١٩٨٣ . ولكن يلاحظ انخفاض ميزانية السفارات من ١١٠ مليون درهم لسنة ١٩٨٢ الى ٩٠ مليون درهم لسنة ١٩٨٣ وانخفضت ميزانية الوزارة الى ٢٢٤ مليون درهم عام ١٩٨٢ . وهذا معناه عدم قدرة الوزارة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه العديد من المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية .

اما عن موظفي وزارة الخارجية فقد بلغ اجمالي العاملين في ديوان الوزارة ٤٨٩ موظفاً ، وبلغ عدد العاملين في سفارات الدولة بالخارج ٩٣٦ موظفاً عام ١٩٨٣ . اما عن عدد الدبلوماسيين في نفس العام فقد بلغ ٢٦٢ دبلوماسيا على النحو التالي :

١٦	بدرجة سفير
٢٤	وزيرا مفوضا بلقب سفير
٢٥	وزيرا مفوضا
٣٤	مستشارا
٣٣	سكرتيرا اول
٥٥	سكرتيرا ثانيا
٦١	سكرتيرا ثالثا
١٤	ملحقا دبلوماسيا
٢٦٢	

٣ ــ وسائل الاتصال : ويأتي في مقدمتها الاذاعات الموجهة والصحافة التي يمكن أن تمارس دورا مؤثرا في كسب التأييد لأهداف وسياسة الدولة ، وإعطاء صورة عن إمكانية الدور الذي يمكن أن تلعبه دولة الامارات . وتقع مسؤوليته على الصحافة والاذاعات الموجهة للدولة في مخاطبة كافة الشعوب الاسلامية والعربية وحتى الأجنبية . وعموما نلحظ تطورا ملموسا في هذا المجال .

٤ ــ المساعدات الاقتصادية : لقد سخرت دولة الامارات قدراتها الاقتصادية والنفطية على وجه الخصوص في خدمة القضايا العربية والاسلامية وتقديم المساعدة الاقتصادية للدول العربية والافريقية والآسيوية . ولهذا الغرض أسس صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ، وهو تقديم المساعدات الاقتصادية ليس للدول العربية فحسب بل حتى للدول الافريقية والاسيوية . ويكفى أن نورد الجداول التالية التي توضح مساهمات ومساعدات الصندوق لهذه الدول .

جدول رقم (١)

التمثيل الدبلوماسي والقنصلي المتبادل بين دولة الامارات والدول الاخرى
خلال السنوات ١٩٧٥ ــ ١٩٨٣

السنة	الهيئات الدبلوماسية لدولة الامارات بالخارج		الهيئات الدبلوماسية للدول الاخرى في دولة الامارات العربية المتحدة			
	سفارات	قنصليات	سفارات	قنصليات	مكاتب دولية	
					دولية	اقليمية
١٩٧٥	٢٤	٣	٤٠	٧	٢	١
١٩٧٦	٢٧	٣	١٦	٩	٣	١
١٩٧٧	٢٣	٣	٤٩	٩	٣	١
١٩٧٨	٢٩	٣	٥٢	١٣	٣	١
١٩٧٩	٢٩	٣	٥٢	١٠	٣	٢
١٩٨٠	٢٨	٣	٥٣	١٤	٢	٦
١٩٨١	٣٠	٣	٥٧	١٤	٢	٥
١٩٨٢	٣	٣	٥٦	١٥	٢	٥
١٩٨٣	٣١	٣	٥٨	١٩	٢	٥

المصدر : وزارة الخارجية .

جدول رقم (٢)

الدبلوماسيون في وزراة الخارجية وسفارات وقنصليات دولة الامارات حسب الوظيفة خلال السنوات ١٩٧٨ ــ ١٩٨٣

السنة	سفير	وزير مفوض بلقب سفير	وزير مفوض	مستشار	سكرتيـــر			ملحق	الجملة
					أول	ثاني	ثالث		
١٩٧٩	٧	٢٥	١٨	٣٠	٣٣	٤٤	٦١	٣٨	٢٥٦
١٩٨٠	٩	٢٧	١٨	٣٤	٣٤	٤١	٧٢	٢١	٢٥٦
١٩٨١	٩	٢٩	١٦	٣٦	٣٢	٦١	٧٠	١٧	٢٧٠
١٩٨٢	١٦	٢٤	٢٥	٣٤	٣٣	٥٥	٦١	١٤	٢٦٢
١٩٨٣	—	—	—						٢٦٥

المصدر : وزارة الخارجية

جدول رقم (٣)
التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق ١٩٧٤ ـــ ١٩٨٢ [الدول العربية]

مليون درهم امارات

الدولة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	الاجمالي
المملكة الاردنية الهاشمية	٢١ر٥	٠ر٥	—	٠ر١٠٠	—	—	٠ر١٩	—	—	١٤٥ر٥
دولة البحرين	٠ر٤٠	—	٠ر١٦٠	٠ر٢٠	—	—	—	—	—	٠ر٢٢٠
الجمهورية التونسية	٢ر٤٠	—	—	٠ر٤٧	—	٨ر٢١٨	—	—	—	٠ر٣٠٦
جمهورية السودان الديمقراطية	—	—	٥ر٩٦	٠ر٤٠	٠ر٤	—	—	—	—	٥ر١٤٠
الجمهورية العربية السورية	٥ر٥١	—	—	٠ر٥٦	—	—	—	—	—	٥ر١٠٧
سلطنة عمان	—	—	٠ر٦٠	—	٠ر٦٦٣	—	—	—	—	٠ر٧٢٣
الجمهورية اللبنانية	—	—	—	٨ر٦٧	—	—	—	—	—	٨ر٦٧
جمهورية مصر العربية	٠ر٥٠	٠ر١٣٨	٤ر١٨	٠ر٦٠	—	—	—	—	—	٤ر٢٦٦
المملكة المغربية	—	—	٠ر١١٠	—	—	٠ر٤٠	—	—	٠ر١٠٠	٠ر٢٥٠
جمهورية موريتانيا الاسلامية	—	—	—	٠ر١٦	—	٠ر١٢٠	٠ر٢٤	—	—	٠ر١٦٠
الجمهورية العربية اليمنية	٠ر٤	٠ر٤٠	—	—	٠ر٤٥	—	٥ر٣٧	٥ر٣٧	٠ر١٥	٠ر١٧٩
جمهورية اليمن الديمقراطية	—	—	٧ر٣٥	—	—	—	٥ر١٧٢	—	—	٢ر٢٠٨
اجمالي الدول العربية	٢ر٢٠٧	٠ر١٨٣	٦ر٤٨٠	٨ر٤٠٦	٠ر٧١٢	٨ر٣٧٨	٠ر٢٥٣	٥ر٣٧	٠ر١١٥	٩ر٢٧٧٣

المصدر : دولة الامارات العربية ، أبو ظبي ، صندوق أبو ظبي للانماء والاقتصاد العربي ، التقرير السنو السابع .

(تابع) التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق [الدول الافريقية]

الدولة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	الاجمالي
جمهورية بورندي	—	—	٤ر٠	—	—	—	—	—	٢٠ر٠	٢٤ر٠
جمهورية مالي	—	—	١٦ر٠	—	—	—	—	٣٠ر٠	—	٤٦ر٠
جمهورية جامبيا	—	—	—	٥ر٢	—	—	٢ر٧	—	—	٧ر٩
جمهورية تنزانيا	—	—	—	٢٤ر٠	—	—	—	—	—	٢٤ر٠
جمهورية غينيا	—	—	—	١٦ر٠	—	—	—	—	—	١٦ر٠
جمهورية أوغندا	—	—	—	—	٢٥ر٠	—	—	—	—	٢٥ر٠
جمهورية جزر القمر	—	—	—	—	—	٤ر٠	—	—	—	٤ر٠
جمهورية ملاجاشي	—	—	—	—	—	١٦ر٠	—	—	—	١٦ر٠
جمهورية سيشل	—	—	—	—	—	٤ر٠	—	—	٤ر٠	٨ر٠
جمهورية السنغال	—	—	—	—	٤ر٠	—	—	—	—	٤ر٠
مملكة ليسوتو	—	—	—	—	٣ر٠	—	٤ر٠	—	—	٧ر٠
جمهورية جزر الرأس الأخضر	—	—	—	—	—	—	٤ر٠	—	—	٤ر٠
جمهورية غينيا بيساو	—	—	—	—	—	—	١٢ر٠	—	—	١٢ر٠
جمهورية النيجر	—	—	—	—	—	—	—	٣٠ر٠	—	٣٠ر٠
جمهورية رواندا	—	—	—	—	—	—	—	١٥ر٠	—	١٥ر٠
جمهورية الكاميرون المتحدة	—	—	—	—	—	—	—	١٦ر٠	—	١٦ر٠
جمهورية الكونغو الشعبية	—	—	—	—	—	—	—	٣٧ر٠	—	٣٧ر٠
جمهورية مورشيوس	—	—	—	—	—	—	—	—	١٨ر٠	١٨ر٠
اجمالي الدول الافريقية	—	—	٢٠ر٠	٤٥ر٢	٣٢ر٠	٢٤ر٠	٢٢ر٧	١٢٨ر٠	٤٢ر٠	٣١٣ر٩

(تابع)

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق [الدول الاسيوية]

مليون درهم امارات

الدولة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	الاجمالي
جمهورية بنغلاديش	—	—	٤٠ر٠	—	٦٠ر٠	—	—	—	٨٥ر٠	١٨٥ر٠
جمهورية الهند	—	—	٦٨ر٠	—	—	—	—	—	—	٦٨ر٠
جمهورية مالديف	—	—	—	—	٨ر٠	—	—	—	—	٨ر٠
مملكة ماليزيا	—	—	٣٣ر٠	—	—	—	—	—	—	٣٣ر٠
جمهورية سيريلانكا	—	—	٢٠ر٠	—	—	—	—	—	—	٢٠ر٠
جمهورية أندونيسيا	—	—	—	٥٧ر٠	—	—	—	—	—	٥٧ر٠
جمهورية أفغانستان	—	—	—	٣٠ر٠	—	—	—	—	—	٣٠ر٠
جمهورية باكستان الاسلامية	—	—	—	—	—	—	—	٩٢ر٥	—	٩٢ر٥
اجمالي الدول الأسيوية	—	—	١٦١ر٠	٨٧ر٠	٦٨ر٠	—	—	٩٢ر٥	٨٥ر٠	٤٩٣ر٥

(تابع)

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق [الدول الأخرى]

مليون درهم امارات

الدولة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	الاجمالي
جمهورية مالطا	—	—	—	—	٢٨ر٠	—	—	٢٠ر٠	—	٤٨ر٠
الجمهورية التركية	—	—	—	—	—	—	١٠٠ر٠	—	—	١٠٠ر٠
اجمالي الدول الأخرى	—	—	—	—	٢٨ر٠	—	١٠٠ر٠	٢٠ر٠	—	١٤٨ر٠

مليون درهم امارات

الاجمالي العام	٢٠٧ر٢	١٨٣ر٠	٦٦١ر٦	٥٣٩ر٠	٨٤٠ر٠	٤٠٢ر٨	٣٧٥ر٧	٢٧٨ر٠	٢٤٢ر٠	٣٧٢٩ر٣

جدول رقم (٤)
المعونات الفنية التي قدمها الصندوق
١٩٧٥ — ١٩٨٢
ألـــف درهـــم امـــارات

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	الاجمالي
دولة البحرين	٣٤٠	—	—	—	—	—	—	—	٣٤٠
الجمهورية العربية اليمنية	٣٠٠	—	—	—	—	—	—	—	٣٠٠
مركز التنمية الصناعية لجامعة الدول العربية	—	—	٥٦٠	—	—	—	—	—	٥٦٠
جمهورية الصومال الديمقراطية	—	—	—	—	—	—	٥١٨	—	٥١٨
الاجمالي	٦٤٠	—	٥٦٠	—	—	—	٥١٨	—	١٧١٨

جدول رقم (٥)

القروض والمنح المبرمة التي تمولها حكومة ابو ظبي ويديرها الصندوق حتى ٢١ ديسمبر ١٩٨٢

(مليون درهم)

الدولة / المشروع	قرض	منحة	اجمالي
أولا : الدول العربية			
١ ــ الجمهورية العربية اليمنية			٢٤٠ر٠٠
طريق صنعاء ــ مأرب	ــ	٢٤٠ر٠٠	
٢ ــ جمهورية الصومال الديمقراطية			٥٧٦ر٧٠
سكر جوبا	٣٧١ر٧٠	ــ	
طريق بربرة ــ برعو	ــ	٢٠٥ر٠٠	
٣ ــ الجمهورية العربية السورية			٤٠٠ر٠٠
ثلاث مصانع سكر	١٣٠ر٠٠	ــ	
مصنع الورق	٢٢٠ر٠٠	ــ	
مبنى ركاب مطار دمشق الدولي	٥٠ر٠٠	ــ	
٤ ــ جمهورية مصر العربية			١٤٧ر٠٠
اعادة فتح قناة السويس	١٤٧ر٠٠	ــ	
٥ ــ جمهورية السودان الديمقراطية			٥٦٠ر٠٠
مطار الخرطوم الدولي	٣٧٥ر٠٠	ــ	
دعم ميزان المدفوعات	١٨٥ر٠٠	ــ	
٦ ــ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية			
مشروع اسكان المنصورة (عدن)	ــ	٦٠ر٠٠	٦٠ر٠٠
اجمالي الدول العربية	١٤٧٨ر٧٠	٥٠٥ر٠٠	١٩٨٣ر٧٠

(تابع)

القروض والمنح التي تمولها حكومة أبو ظبي ويديرها الصندوق حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٢

(مليون درهم)

الدولة / المشروع	قرض	منحة	اجمالي
ثانيا : الدول الافريقية			
١ ــ جمهورية أوغندا طريق بكواش ــ أروا	٤٠ر٠٠	ــ	٤٠ر٠٠
٢ ــ جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية دعم قطاع الصحة والتعليم	ــ	٧ر٥٩	٧ر٥٩
٣ ــ جمهورية زائير دعم قطاع الصحة	ــ	١٨ر٥٠	١٨ر٥٠
٤ ــ جمهورية موريتانيا الاسلامية وجمهورية مالي وجمهورية السنغال تنمية حوض نهر السنغال	٢٥٩ر٠٠	ــ	٢٥٩ر٠٠
اجمالي الدول الافريقية	٢٩٩ر٠٠	٢٦ر٠٩	٣٢٥ر٠٩
ثالثا : الدول الآسيوية			
جزر المالديف الاتصالات اللاسلكية	٤ر٠٠	ــ	٤ر٠٠
الاجمالي العام	١٧٨١ر٧٠	٥٣١ر٠٩	٢٣١٢ر٧٩

الخلاصة :

تفريعا على كل ما تقدم يمكن أن نصل الى مباديء واسس السياسة الخارجية لدولة الامارات ، وعليه فإن مسؤولية كبيرة تقع على صانعي القرار السياسي في دولة الامارات في تحديد أهداف ومصالح الدولة ، وينبغي أن يراعى عند التخطيط لأهداف ومبادىء السياسة الخارجية التغير في الظروف والمواقف . وينبغي أن تساهم هنا الهيئات المختلفة واللجان المتخصصة في تحديد تصوراتها لهذه الأهداف .

ولا يكفى تحديد الاهداف من قبل صانعي السياسة ، بل يجب أن يشارك كذلك منفذو هذه السياسة ، وأن تساهم وسائل الاعلام المختلفة في تحديد هذه الاهداف لتكون معلومة لدى الدول الأخرى .

وعند تخطيط أهداف وسياسة الإمارات الخارجية **ينبغي أن يكون صانعو القرار على معرفة تامة بقدرات وامكانيات الدولة حتى لا تبالغ في تقدير هذه الاهداف** ، وأن تكرس امكانيات القوة الضرورية لتنفيذ القرارات والسياسات . وهذا يفترض تحليل مدخلات عناصر القوة ومدخلات القوة قد تكون داخلية أو خارجية . **ولعل من أهم مكونات القوة داخليا كما سبق الاشارة : القوة البشرية والمادية ، المستوى التقني والعلمي ، وجود جهاز دبلوماسي قادر ، والقوة المسلحة** ، أما مكونات القوة الخارجية فتتمثل في القدرة على اكتساب الحلفاء والاصدقاء الى جانب الدولة وذلك بقصد دعم اهدافها . وهذا يفسر لنا الغرض من تقديم المساعدات الاقتصادية الى الدول الاخرى من قبل دولة الامارات .

وعموما لا بد من الاستفادة الى اقصى حد من مصادر القوة المتاحة للدولة . ويمكن اخيرا أن نلخص أهم المباديء والركائز التي تستند عليها السياسة الخارجية في دولة الامارات على النحو التالي :

١ ــ الحد من آثار التخلف وتنمية القدرات الذاتية .

٢ ــ ان دولة الامارات جزء من منطقة الخليج العربي تربطه به روابط الاخوة والجوار الواحد .

٣ ــ أن دولة الامارات جزء لا يتجزء من الامة العربية ، وتربطها بالدول الاسلامية رابطة الاخوة في الدين الاسلامي . ومن هذا المنطلق تعمل دولة الامارات باصرار على ضرورة تحقيق الوحدة والصفاء بين الدول العربية .

٤ ــ الاصرار على التمسك بسياسة عدم الانحياز ودعم الخطوات التي تبذل للبعد بالحركة عن مسار الاستقطاب في فلك احدى القوتين العظميين .

واخيرا فان هذه الركائز تفرض على دولة الامارات سياسة خارجية اساسها الانفتاح على دول العالم بما يتمشى وتطبيق اهدافها .

الهوامش

١ — Dawisha, A.I., Egypt in the Arab World (London: The Macmillan Press Ltd., 1976).

٢ — Holsti, K.J., International Politics: A Framework for Analysis, 3rd ed. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977), PP. 170-171.

٣ — لمزيد من التفاصيل انظر : دانيال كولار ، العلاقات الدولية ، ترجمة د. خصر خضر (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٠) .

٤ — نقلا عن :

Crabb, Cecil., American Foreign Policy in the Nuclear Age, 4th. ed. (New York: Harper & Row Publishers, 1983), p.6.

٥ — د. حسن على ابراهيم ، الدول الصغيرة والنظام الدولي : الكويت والخليج . (بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٢) ، ص ٢٧ .

وانظر كذلك :

د. محمود اسماعيل محمد ، « نحو استراتيجية لسياسة مصر الخارجية في الثمانينات » ، السياسة الدولية ، العدد ٦٩ (يوليه ١٩٨٢) ، ص ٩٥ .

٦ — Crabb, Cecil V., Op. cit, pp. 10-11.

٧ — انظر : Bienen, Henry, New York Times, January, 15, 1979.

وانظر Jacques, Jean, Seran-Schveiber, The World Challenge (New York: Simon & Schuster, 1981), p.260.

٨ — انظر بشكل عام منشورات العالم العربي ، عدم الانحياز من بلغراد الى بغداد ، (باريس : منشورات العالم العربي ، ١٩٨٢) .

٩ — Crabb, Cecil V., Op. cit, pp. 14-15.

١٠ — Lenore Martin, The under able gulf: Threats from Within. Boston: Levington Books, 1983.

١١ — د. ناجي صادق شراب ، دولة الامارات العربية المتحدة : دراسة في السياسة والحكم (ابو ظبي : د.ت ، ١٩٨٣) ، ص ٣٤ — ٣٥ .

١٢ — Jensen, Lloyd, Explaining Foreign Policy, (Englewood cliffs, N.J.: Prentice-Hall Ltd, 1982) pp. 218-222.

١٣ — احصاء السكان لسنة ١٩٨٥ .

١٤ — دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، ادارة التخطيط .

١٥ — Jensen, Lloyd, Op. cit, pp. 205-210.

١٦ — نقلا عن د. حسن على الابراهيم ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

١٧ — انظر :

Koury, Enver M., Oil and Geopolitics in the Persian Gulf Area (Beirut: The Catholic Press, 1973).

١٨ — لمزيد من التفاصيل انظر : د. ناجي صادق شراب ، المرجع السابق .

١٩ — دولة الامارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، ديوان الرئاسة ، القيادة ، (ابو ظبي : ديوان الرئاسة ، ١٩٨١) ، ص ٤٢١ .

٢٠ — المرجع السابق .

٢١ — Holsti, K.J., Op.cit.